**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة محمد خيضر بسكرة**

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**سلسلة محاضرات مقياس السياسة الخارجية الجزائرية**

**طلبة السنة الثانية ماستر علاقات دولية**

**مسؤول المقياس : د. فؤاد جدو**

**المحاضرة السابعة : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية 1989 الى يومنا هذا**

**<u>مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1989</u> :**

يعتبر دستور 1989 اول دستور في مرحلة التعددية السياسية و الذي جاء نتيجة للتحولات التي عرفتها الجزائر بعد احداث 5 أكتوبر 1988 فجاء هذا الدستور بتعديلات عديدة و على مستوى السياسة الخارجية و مبادئها نجد ما يلي :

**المادة 25 : تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية "[1].**

فهذه المادة أبقت على مبدأ حل النزاعات الدولية بطريقة سلمية و اعتبرت الحرب مبدأ غير مشروع و عمل غير مقبول لحل المشاكل الدولية و بالتالي حافظت الجزائر على مبادئها كما كان في الدساتير السابقة.

**المادة 26 :الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي ، والحق في تقرير المصير ، وضد كل تمييز عنصري"[2] .**

فالجزائر اكدت في دستور 1989 على مبدأ تضامن الجزائر و دعمها لكل اشكال الكفاح لكن التغير الذي وقع هنا هو انها ركزت على البعد الاقتصادي و الذي لم يكن موجود من قبل و هذا ما ترجم

---

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1989 ، مأخوذ من موقع الرئاسة –http://www.el mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm

[2] مرجع نفسه

من قبل في التوجهات الجزائرية نحو بناء تعاون اقتصادي دولي وفق منظور تعاوني بعيدا عن استغلال قدرات الشعوب من طرق القوى الكبرى كما حافظت الجزائر على دعمها لمبدأ تقرير المصير و التميز العنصري كأحد الثوابت السيادية في السياسة الخارجية الجزائرية.

**المادة 27: " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي ، وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، على أساس المساواة ، والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه " .[3]**

فهذه المادة أيضا أبقت على الثوابت التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية و هي توافق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع ميثاق الأمم المتحدة و تحقيق اهداف التعاون الدولي و تنمية العلاقات الدولية بشكل إيجابي و من جهة أخرى إبقاء و التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

**المادة 74 الفقرة الثالثة ان الرئيس هو من يقرر السياسة الخارجية و يوجهها** " [4] كما حددت كيفية تعيين السفراء و المبعوثين و كيفية انهاء مهامهم و ابراء المعاهدات و الاتفاقيات ، و هذا الامر نفسه في جميع الدساتير التي جاءت اين يكون الرئيس هو المقرر لسياسة الخارجية الجزائرية.

**<u>مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1996 :</u>**

حسب هذا الدستور فالمواد التي كانت موجودة في الدستور السابق و هي المادة 25 و 26 و 27 بقيت ثابتة و لم تتغير في دستور 1996[5] من حيث المحتوى بل الذي تغير هو الترتيب في المواد حيث أصبحت المادة 25 في دستور 1989 هي المادة 26 من حيث الترتيب لكن نفس المحتوي نفس الشيء بالنسبة المادة 26 أصبحت 27 في دستور 1996 و المادة 27 في دستور 1989 أصبحت المادة 28 في دستور 1996 أي حافظت على نفس المحتوى مع تغير في رقم المواد لا غير.

كما حافظت المادة 77 على مضامينها و المتعلقة بمهام رئيس الجمهورية و من بينها ان رئيس الجمهورية هو الموجه للسياسة الخارجية و لكن تغير ترقيم المادة عما كان عليه في دستور 1989 حيث كانت رقم 74 و أصبحت 77 في دستور 1996 .

---

[3] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1989 ، مرجع سابق

[4] الدستور الجزائري 1989 ، موقع المجلس الدستوري 2017/02/17 على 14.30

[5] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 ، مأخوذ من موقع رئاسة الجمهورية http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm

و هذا يدل على ثبات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و التي تعتبرها مكسب مميزا للسياسة الخارجية الجزائرية عن غيرها من الدول .

**مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب تعديلات دستور 2016 :**

جاءت تعديلات دستور 2016 في سياق التحولات السياسية و الاجتماعية في الجزائر و أيضا التحولات الدولية و الإقليمية اين تم تعديل بعض المواد و إضافة مواد جديدة ، و من بين الإضافات التي تم إقرارها في تعديلات دستور 2016 نجد **مادة 27 ( مادة جديدة ) " تعمل الدولة على حماية حقوق المواطنين في الخارج ومصالحهم، في ظل احترام القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة مع البلدان المضيفة و تسهر الدولة على الحفاظ على هوية المواطنين المقيمين في الخارج وتعزيز روابطهم مع الأمة، وتعبئة مساهمتهم في تنمية بلدهم الأصلي."** [6]

فهذه المادة الجديدة اضافت بعد اخر للسياسة الخارجية الجزائرية و هي احترام مبادئ القانون الدولي و ضرورة حماية المواطنين الجزائريين في الخارج و ربطه بالجزائر و هذا خاص بالجالية الجزائرية في الخارج و هنا تحول جديد في السياسة الخارجية الجزائرية لم يكن واضح في الدساتير السابقة تم اضافته بشكل واضح في تعديلات دستور 2016.

اما المواد التي تحدد مبادئ السياسة الخارجية فبقيت ثابتة من حيث المحتوى مع تغير ترقيم المواد حيث كانت في دستور 1996 رقم 26 و 27 و 28 على التوالي أصبحت في تعديلات دستور 2016 تحمل المواد الترقيم التالي على التوالي أيضا 29 و 30 ، 31 ، و هذا مؤشر على استمرارية ثبات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

بالنسبة للمادة 77 في دستور 1996 تم تعديلها مرتين اين تم تعديلها في تعديلات 15 نوفمبر 2008 و تعديلات 6 مارس 2016 و اصبح رقم المادة هو **91** الفقرة الثالثة و التي تنص " **يقرّر السّياسة الخارجيّة للأمّة ويوجّهها**" [7] ، اي ان هذه المادة عدلت بعض فقراتها لكن الفقرة الثالثة الخاصة بدور رئيس الجمهورية لم تتغير .

---

[6] تعديلات دستور 2016 حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 مأخوذ من موقع الجريدة الرسيمة https://www.joradp.dz/har/consti.htm

[7] مرجع نفسه . ( عرفت الجزائر تعديلات جزئية في دستورها بعد 1996 كانت على التوالي تعديل 10 افريل 2002 و تعديل 15 نوفمبر 2008 و تعديل 06 مارس 2016 ، المصدر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية https://www.joradp.dz/har/consti.htm

من خلال ما سبق نجد ان مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بقيت ثابتة منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا سواء من حيث النصوص القانونية الضابطة لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية او من حيث الممارسة التي تعتمد فيها الجزائر على مبادئها في تعاملاتها من خلال دعمها للقضايا العالمية العادة و حركات التحرر و محاربة التميز العنصري و حل النزاعات بطرق سلمية.